المختصر النصيح

في

تهذيب الجامع الصحيح

(الجزء الأول والجزء الثاني)

عنوان الكتاب	: **المختصر النصيح في تهذيب الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صفرة (تـ 435 هـ) (الجزء الأول والثاني)**
المؤلف	: **المهلب ابن أبي صفرة**
الدارس والمحقق	: **الأستاذ الشريف ولداباه**
الطبعة الأولى	: **جمادى الأولى 1428 هـ**
الناشر	: **الأستاذ الشريف ولداباه**
المطبعة	: **دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع الرباط**
الهاتف/الفاكس	: **037 29 94 90**
رقم الإيداع القانوني	: **2007/1666**
ردمك	: **9954– 0 – 3551 – 6**

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة

باسمك اللهم وبحمدك، ولا إله إلا أنت، ولا إله غيرك، تعاليت يا ذا الجلال والإكرام، أنت الأحد الفرد الصمد، ليس كمثلك شيء، وأنت السميع البصير.

إليك-جلت قدرتك- يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح ترفعه.

أما بعد:

فإن زمانا طويلا من مسيرتي العلمية ألهاني فيه المتفقهون، وشغلتني آراء عبد الملك الماجشون، وابن القاسم وسحنون، حتى خشيت أن يكون أبو محمد بن حزم قصدني بقوله:

أنائم أنت عن كتب الحديث وما أتى عن المصطفى فيها من الدين!
كمسلم والبخاري اللذين هما شدا عرى الدين في نقل وتبيين
أولى بأجر وتعظيم ومحمدة من كل قول أتى من رأي سحنون

إن علماً أوله مباحث شروط العدالة، وما تعنيه من مكارم الأخلاق والصدق والأمانة، واشتراط الضبط، وما اشتمل عليه من دقة وحفظ وتحري، و آخره تجسيد حياة العصر النبوي، وصحبة أنفاس المصطفى صلى الله عليه وسلم، لخليق أن تصرف إليه الهمم، وتشحذ له الأذهان.

نشأ علم الحديث مع الصحابة وخاصة المكثرين منهم وهم: أبو هريرة وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وأنس وعائشة وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم، وتطور في أحضان كبار التابعين، معتمدا على تحصيل ما في الصدور وضبط الحفاظ.

ولم يكتب من الحديث إلا النزر القليل، مثل صحيفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وأبي شاه، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة عمرو بن حزم الأنصاري.

وفي عصر التابعين كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري:

"انظر ما كان عندك في بلدك من سنة أو حديث فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا"[1].

فانتشرت الصحف مثل صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، ومجاهد عن ابن عباس، وبدأ التدوين مع ابن شهاب الزهري ،والربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وابن جريج، ومعمر بن راشد اليماني، ومالك ،وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة.

ثم كثرت التآليف فيه حتى صار علما مستقلا بذاته.

وعلم الحديث في تعريفه العام: "علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وما يتعلق بذلك في معرفة اصطلاح أهله"[2]

---

1 - صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم.

2 - اليواقيت والدرر 1: 230.

فيندرج تحت " حال الراوي": جميع أبحاث السند، من كتب الجرح والتعديل، ومصنفات طبقات الرواة، وما يُعنى بتمييز أسمائهم وأنسابهم وكناهم وألقابهم، وكل ما يتعلق بشروط اتصال الأسانيد من عدمه، وتأليف علل الرجال.

كما يندرج في "حال المروي" جميع الدراسات المرتبطة بعلل المتون وأوهامها، وفقهها وضبطها، من كتب مشكل الحديث وتأويله، والأجزاء الحديثية[3]، والمسانيد، والصحاح، والمستخرجات والمستدركات والفوائد، وكتب الموضوعات و التصحيف والتحريف.

أما "اصطلاح المحدثين"، فهو علم واسع يُعنى بتقنين لغة أهل الحديث، وتصنيفها وتوضيح دلالاتها، وبيان أحكامها، وقد ألفت فيه كتب كثيرة منها:

- ما هو عام مثل: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي(بعد: 350هـ)، و"معرفة علوم الحديث"، لأبي عبد الله الحاكم(ت. 403هـ)، و"معرفة علوم الحديث" المعروف بمقدمة ابن الصلاح(ت. 643هـ)، وما تلاها من كتب شارحة وناظمة ومستدركة، ليس هذا مجال تفصيلها.

- ومنها ما هو خاص في مسائل تشعبت فيها آراء المتخصصين، فأفردت لها تآليف، مثل: "رسالة في الجرح والتعديل"، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت. 656هـ)، و"مسألة العلو والنزول في الحديث"، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت. 507هـ)، و"السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن"، لابن رشيد السبتي(ت. 721هـ).

وانطلق نور هذا العلم بإقبال العلماء عليه، وتشعبت أنواع البحث فيه حتى قاربت مائة نوع، كل نوع منها صار علما مستقلا بذاته[4].

وأفردت كتب لذكر أسماء المصنفات في علم الحديث، جمع محمد بن جعفر الكتاني أغلب قوائمها في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة[5].

ولاشك أن كثرة المصنفات في علوم الحديث قد تجعل قارئها يسلم المقولة شائعة الصيت، "علم الحديث نضج واحترق"، وإن كانت من قبيل المُلح، إلا أن فيها،كما يقول طاهر الجزائري، إشارة إلى أمر ينبغي الانتباه إليه وهو أن ما نضج واحترق من العلوم ينبغي السعي لتنقيحه[6].

وأول ما ينبغي السعي لتنقيحه الأبحاث التي أسست على الأحكام المجملة، أوبنيت على التساهل في السماع والضبط، وهي كثيرة في مصنفات علم الحديث، وقد اشتكى منها العلماء قديما، يقول القاضي عياض: وتساهل الناس في الأخذ والأداء حتى أوسعوه اختلالا، فتجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه المتكلف شاق الرحلة للقائه تنتظم به المحافل وحضوره كعدمه، إذ لا يحفظ حديثه، ولا يمسك أصله، فيعرف خطأه، بل يمسك كتابه سواه ،ممن لعله لا يوثق

---

3 - الجزء عند المحدثين تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم؛ مثل: نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة، وقد يكون الجزء في موضوع مثل جزء القراءة خلف الإمام، ونحو هذا،وهو كثير، والمؤلفات في الأجزاء تتجاوز114 مصنفا.راجع الغاية في شرح الرواية، و الرسالة المستطرفة ص86.

4 - النكت على ابن الصلاح 1: 233.

5 - طبعته دار البشائر الإسلامية - بيروت - 1406 - 1986، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني.

6 - توجيه النظر إلى أصول الأثر 2: 903.

بما يقوله، ولعل الكتاب المقروء عليه لم يقرأه قط، ولا علم ما فيه إلا في نوبته تلك، وإنما وجد سماعه عليه في حال صغره بخط أبيه، أو غيره أو أتته إجازة فيه من بلد سحيق بما لا يعرف وهو طفل، أو حبل حبلة لم يولد بعد[7].

فليس المراد- كما يقول النووي- من هذا العلم مجرد السماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن خفي معاني المتون والأسانيد[8].

وأرى أن الأبحاث المرتبطة بفقه الحديث هي ثمرة هذا العلم؛ لأن الحديث ينظر إليه من جهتين: جهة الثبوت، وجهة الدلالة، أو لنقل: جهة الصحة، والمفهوم.

وأقوى ما يستعان به في الإلمام بالجهتين هو جمع طرق الحديث ومقارنة بعضها ببعض؛ لهذا يقول ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[9].

وقال الخطيب البغدادي: " قلَّ من يتمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستثير الخفي من فوائده، إلا من جمع متفرقه، وألف متشتته، وضم بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه، فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس، ويكسب أيضا جميل الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر"[10].

فجمع طرق الحديث التي يشير إليها الخطيب البغدادي، بالغة الأهمية بالنسبة لنا في عصر الحاسوب والأقراص المرنة، وذلك لسهولة عرضها على قواعد علم الحديث المسلمة، بغية التأكد من انتفاء القوادح في صحة الحديث، ففي ذلك ما ييسر لفقهاء هذا العصر إيجاد الأدلة على سلامة تصميم صرْح فقههم الجديد، والتخلص من التقليد الأعمى.

وهذه الطريقة -كما هو واضح- ليست جديدة، ولكنها لم تحترق بعد، وليست جامدة، ولا ينضب معينها، لذلك عمل بها القدماء الذين لم يتأثروا بما شاب علم الحديث من منغصات، فشيدوا بها قواعد فقههم، وعالجوا بها نوازل عصرهم، وخدموا بها مذاهبهم في جميع العصور النيرة.

من أولئك القدماء قاضي الميرية من بلاد الأندلس، المهلب بن أبي صفرة، فإن اختصاره لصحيح البخاري هو بحق كاسمه، نصيحة للمسلمين، ومنهاج يبرز للفقهاء كيف يستفيدون من علم الحديث في استنباط الأحكام والبرهنة عليها؛ لأنه جمع كل طرق أحاديث البخاري وردها إلى أصولها، حتى تبينت زيادات الرواة، فسَهَّل على الفقيه المحدث الحكم عليها قبولا وردا بالرجوع إلى قواعد المحدثين.

وفي هذه الدراسة أتحدث إن شاء الله، عن المهلب وما وقفت عليه من بعض أخباره وصفاته، وأشهر مشايخه و تلامذته، ومذهبه الفقهي، واهتمامه بصحيح البخاري، وخدمته له تهذيبا واختصارا، ثم أحقق نسبة الكتاب إليه.

---

7 - مشارق الأنوار 1: 3.

8 - شرح النووي على صحيح مسلم 1: 47.

9 - تهذيب التهذيب 11: 248.

10 - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2: 280.

وأتناول بالدراسة والتحليل المقتضبين منهج المؤلف في اختصار الجامع الصحيح وتهذيبه، والدواعي التي دعته إلى ذلك، ووسائله لتحقيق مطلبه في اختصار الأسانيد وتهذيبها، والمتون وتركيبها وانتقائها، ومعالجته للتراجم وما يتعلق بها، ودوره في توضيح مشكل الرواية بالمعنى.

وذلك بالاعتماد على الكتاب الذي بين أيدينا مبرزين نصوصا منه للاستدلال على ما ذهبنا إليه، وللبرهنة على النتائج التي وصلنا إليها عن قيمة الكتاب العلمية مشفوعة بآراء كبار علماء الرواية والدراية.

وأختم بملاحظات على شكل المخطوطة ومضمونها، وأبين منهجي في التخريج والتوثيق، واستدراك التصحيف وإصلاح الغلط، ومراجعة أسماء الرجال وكناهم، وأخصص هوامش كثيرة لهذا الغرض.

وإن كنت لم أتقيد بمناهج المحققين الجدد في بعض شكلياتها الرمزية، فإني لم أهملها تماما، ولذلك حاولت وصف المخطوطة ورسمها، وبيان خط مسارها، كما حاولت جاهدا قراءة تمليكاتها، وقرأت بعناية هوامشها، واطلعت على مصادرها، وأشرت إلى ذلك في محله.

وصورت أربع أوراق بالألوان من هذه المخطوطة، سيراها القارئ – إن شاء الله- مرفقة بهذا الجهد المتواضع في إخراج هذا العمل العظيم.

وقد يشفع لي ذلك كله، عند القارئ في إهمالي لوصف الورق، وعجزي عن اكتشاف مواده الأولى، وتقصيري في البحث عن نوع القلم، وخلطة الحبر الكيميائية.

ومع ذلك فإني أرى أن أئمتنا في الحديث هم أئمة الدنيا في مناهج التحقيق، وهم أساتذة التحرير والأمانة العلمية، والصرامة الموضوعية، وهم رواد النقد والتقويم، ولم يشغلهم ما كُتب عليه -سواء أكان من رق الغزال، أم من لحى الشجر، أم من البردي- عن النص المكتوب، وقراءته وتدبر معانيه، ومقارنته بغيره، كما لم يحجبهم الكلام عن المتكلم، ولا الكتاب عن مؤلفه.

تعريف بالمؤلف: المهلب بن أبي صفرة (435هـ):

صاحب هذا الكتاب تهتز لذكر اسمه أنفس المحدثين، والحفاظ، والفقهاء، وذلك لما يستحضره فيه المطلعون على صناعة علم الحديث من ذكاء وفطنة، وحفظ وصبر على البحث والتقصي والمقارنة والاستنباط ، والزهد فيما سوى العلم، فهو المحدث والفقيه، والقاضي والمعلم، إنه المهلب ابن أبي صفرة الثاني.

فكلا المهلبين من نسل مازن بن الأزد، وكلاهما اشتهر بنشر الإسلام، الأول بسيفه ورمحه، والثاني بقلمه وعلمه، أولهما حارب الغلاة الخارجين عن الدين، والثاني جاهد بعلمه الجهلة الضالين.

يقول أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أبي صفرة، صاحب الكتاب الذي بين أيدينا كالمحزون على ما عليه المنتسبون للعلم في عصره من التنافس في المناصب الدنيوية:

".. لكن العذر قلة وجود المعلم وعدم الفاتح، مع حب بعضنا الرئاسة في العامة، واستعجال الفائدة من عندهم، فوقفوا أنفسهم على ذكر مسائلها، والتخيل لها في وثائقها بالهروب عن الحدود، بزور العقود، فقنعوا منها بالتسويد، ونكبوا عنه[11]؛ لأنه عندهم محدود، ولزموا التسوق به، فهو المحدود، فنالوا من الدنيا المراتب، وولوا الفهماء فيها المعايب، حتى ضاعت الحقائق وهجر أهلها، وعمت الجهالة وظهر حزبها، تصديقا من الله عز وجل لما أنذر به الرسول عليه السلام من انقطاع العلم وظهور الجهل، (ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا)[12]

بعض أخباره وصفاته

المعلومات التي تقدمها كتب التراجم المنشورة عن أبي القاسم شحيحة، ولم تذكر فيما وصل إليه علمنا تاريخا لمولده، وبداية طلبه العلم ورحلته إلى الحجاز، ولا تاريخ توليه القضاء بالمرية، التي روي بها عنه هذا الكتاب.

كما اختلفوا في تاريخ وفاته، بعد أن أجمعوا على أنها بعد السنة العشرين وأربعمائة للهجرة،قال أبو نصر الحميدي: "مات بالأندلس بعد العشرين وأربعمائة"، وقال القاضي عياض: "وتوفي سنة أربعمائة وأربع وثلاثين أو نحو ذلك"[13]، ونقل ابن بشكوال أنه سنة ست وثلاثين وأربعمائة، ثم قال: "وقرأت بخط أبي بكر بن رزق صاحبنا: توفي المهلب يوم الاثنين لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال وقت الظهر، ودفن يوم الثلاثاء بعد العصر سنة خمس وثلاثين وأربعمائة"[14]. فهذا التفصيل يعطيه فضل سبق في الدقة على غيره من الأقوال.

لكن لم يختلف المترجمون له على:

---

11 - نكب فلان عن الصواب ينكب نكوبا إذا عدل عنه. لسان العرب: نكب.

12 - المائدة: 43.

13 - ترتيب المدارك8: 85-86، تحقيق: سعيد أعراب: 1983، المغرب، وزارة الأوقاف.

14 - الصلة 2: 626، رقم: 1379.

1- أنه أندلسي رحل إلى المشرق وروى عن أبي ذر الهروي(ت 434هـ)، راوية صحيح البخاري المشهور، وروى عن أبي الحسن عليّ بن محمد بن بندار القزوينيّ(ت385هـ)[15].

وتفقه على صهره عالم قرطبة أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (392هـ) الذي يقول عنه الدارقطني: حدثني أبو محمد الأصيلي ولم أر مثله[16]، وكان المبرد يقول: لولا أنه مشتغل برياسة العلم والقضاء، لذهب برياستنا في النحو والأدب[17]، ومعلوم أن الأصيلي كان نظير أبي محمد بن أبي زيد بالقيروان وعلى طريقه وهديه[18].

ويلاحظ القارئ لكتاب المهلب الذي بين أيدينا قيمة الأصيلي في نفسه، فهو ينقل آراءه في حل بعض مشكلات صحيح البخاري، كما ينقل آراء أخيه محمد بن أبي صفرة (المتوفى قبل:420هـ) الذي لم تعطه كتب التراجم أيضا حقه، وقد ذكره ابن بشكوال في صلته فقال: "محمد بن أبي صفرة .. من أهل المرية؛ يكنى أبا عبد الله، وهو أخو المهلب بن أبي صفرة، فقيه مشهور، وكلاهما بالفضل مذكور".

2- أنه موصوف بحدة الذهن، والفصاحة والفهم، وصفه تلميذه أبو عمر بن الحذاء فقال: "كان أذهن من لقيته وأفصحهم وأفهمهم"[19] ، ووصفه ابن بشكوال فقال: "كان من أهل العلم والمعرفة، والذكاء والفهم، من أهل التفنن في العلوم، والعناية الكاملة بها"[20].

3- أنه ولي قضاء "مالقة" و"المرية" من بلاد الأندلس.

4- أنه شيخ شيوخ الأندلس أبي محمد بن حزم[21] وأبي عمر بن الحذاء ، قرين الإمام أبي عمر بن عبد البر، كما تتلمذ عليه ابن المرابط، وابن بطال..

مذهبه الفقهي:

لا يتستر المهلب في مقدمة كتابه هذا على قوة انتمائه للمذهب المالكي، يقول: "فلا خفاء بعد على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن من تبوأ الدار والإيمان، وشهد مواقع نجوم القرآن، وتلقى من الرسول صلى الله عليه وسلم حكم التنزيل في جماعات الرجال والنساء، وأيفاع الولدان والإماء، ومتجالات العيال[22]، وربات الحجال، أولي الضبط للشرائع، وأحق بنقل الحقائق إلى الذين اتبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم كافة عن كافة إلى كافة، منصوص على فضل جميعها، ثم إلى عالم من أهلها فقيه المعنى مبشر منه صلى الله عليه وسلم بانتهاء العلم إليه، ووقفه عليه، تضرب إليه آباط الإبل[23]، ويتكلف إليه بعيد السبل،

---

15 - تاريخ الإسلام 29: 422.

16 - طبقات الحفاظ ص : 406،رقم: 919 التكملة لكتاب الصلة 1: 302،رقم1054

17 - طبقات الفقهاء : 167 لإبراهيم بن علي الشيرازي ، دار القلم-بيروت. المحقق: خليل الميس.

18 - تاريخ الإسلام 27: 267.

19 - تاريخ الإسلام للذهبي 29: 422، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1: 1407.

20 - الصلة 2: 626، رقم: 1379.

21 - ينظر المحلى 11: 127.

22 - يعني العجائز.

23 - إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة" خرجه الترمذي وحسنه في كتاب العلم باب ما جاء في عالم المدينة، وذكر الخلاف بين العلماء في تعيين عالم المدينة هل هو مالك بن أنس أو غيره، والظاهر أن المهلب يرى أنه مالك بن أنس رحمه الله.

من انقطاع العلم عن أشتات الآفاق، وآحاد الشام والعراق، حيث يطلع قرن الشيطان للفتنة ويزلزلها بالفرقة، (فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون). [24] (فبهداهم اقتده)[25] فلهم الضبط والفهم، وإليهم يأرز العلم، أبناء طيبة، ونشأة الروضة، تربة الرسول، ومنزل جبريل، ومحل الوحي، ومنبت الحق، أرباب الإيمان، وعيبة نصح الاسلام".

ومع ذلك فإننا نرى أنه من رواد مدرسة الفقه المالكي المقرون بالدليل؛ لهذا كان اشتغاله بالحديث، يقول الحميدي: "له كلام في شرح الموطإ، وفي كتاب الجامع لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"[26].

اهتمام المهلب بصحيح البخاري

أسس أبو القاسم المهلب مدرسة في المرية لصحيح البخاري على النهج الذي أراد البخاري لكتابه، من كونه كتاب فقه على طريقة أهل الحديث؛ فالمهلب في مقدمة الكتاب الذي بين أيدينا يقول: "..ينبغي لأهل الطلب والتفقه أن يعرفوا وكيد حاجتهم إلى علم معاني الحديث الصحيح، ووجوه مطابقته للمسائل الصحيحة المتوفرة بينهم في الفتوى، فيستنبطون منها ما لم يتقدم فيه قول لعالم، ويفرقون فيها بين الوهم والصواب من الاختلاف".

وقد قال أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي عن هذه المدرسة: "وبأبي القاسم حيي كتاب البخاري بالأندلس؛ لأنه قرئ عليه تفقها أيام حياته، وشرحه واختصره"[27].

والمشهور من عمل المهلب في خدمة صحيح البخاري ثلاثة أمور:

1- اختصاره، وهذا نؤجل الحديث عنه فهو موضوع الدراسة.

2- شرحه، ويذكر في مقدمة الكتاب الذي بين أيدينا شيئا عن طريقة شرحه فيقول: " لكني أظن أن فيما أمللت[28] عندما قرئ علي هذا الكتاب الصحيح، وكتب عني بلاغا ".

فيتضح من هذا أنه كان إملاء، في حلقات إسماعه لكتاب البخاري، فهو أشبه بالتعليق، ونرى أن تلامذته قد تلقوا ذلك الإملاء فاختصروه، وزادوا عليه.

ومن هؤلاء:

- ابن بطال(-449هـ): الإمام علي بن خلف القرطبي؛ قال عنه ابن بشكوال: كان مليح الخط، حسن الضبط، عني بالحديث العناية التامة[29].وشرحه للكتاب طبع مؤخرا[30].

- ابن المرابط (485 هـ) :أبو عبد الله محمد بن خلف. قال حاجي خليفة: اختصر شرح المهلب للصحيح، وزاد عليه فوائد[31]، واستفاد منه ابن حجر كثيرا بواسطة ابن رُشَيد السبتي[32].

---

24 - من الآية 82 إلى الآية 83 الأنعام.

25 - الأنعام من الآية 91 الأنعام.

26- جذوة المقتبس : 352، رقم: 827.

27- جذوة المقتبس : 352، رقم: 827.

28 - لغة في أمليت، من الإملاء، وردت في قوله تعالى: (وليملل الذي عليه الحق). البقرة: 282.

29 - الصلة2: 464، رقم: 891.

30 - نشرته مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، سنة: 1420، ضبطه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.

3- أسئلة في مواضع مشكلة منه، والشائع أن المهلب كتب أسئلة وأجاب عنها الإمام ابن عبد البر في رسالته المعروفة: "الأجوبة المستوعبة في المسائل المستغربة"، وقد طبع مرارا، لكن يظهر لنا أن المهلب إنما سأل شيخه أبا محمد الأصيلي، ثم رأى ابن عبد البر بعد ذلك أن أجوبة الأصيلي غير مستوعبة، فكتب ما ظهر له أنه استيعاب، أو تكون أجوبة ابن عبد البر لمسائل سئل عنها المهلب، ولكل من الاحتمالين دليله.

أما الأول: فقد قال ابن عبد البر، متكلما على حديث حفصة في إهلال النبي صلى الله عليه وسلم بالحج: "وزعم بعض الناس أنه لم يقل أحد في هذا الحديث عن نافع: "ولم تحل أنت من عمرتك" إلا مالك وحده، وجعل هذا القول جوابا لسائله عن معنى هذا الحديث، .. فلا أدري ممن أتعجب، من المسؤول الذي استحيا أن يقول لا أدري، أو من السائل الذي قنع بمثل هذا الجواب، والله المستعان... وقد علم كل ذي علم بالحديث أن مالكا في نافع وغيره زيادته مقبولة لموضعه من الحفظ والإتقان، ولكن المسؤول لما رأى حديث حفصة هذا يوجب أن النبي عليه السلام كان متمتعا في حجته أو قارنا ولا بد من إحدى هاتين الحالتين على حديث حفصة هذا، وعرف أن مالكا كان يذهب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مفردا في حجته تلك لحديثه عن عبد الرحمان بن القاسم عن أبيه عن عائشة، ولحديثه عن أبي الأسود وابن شهاب جميعا عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج دفع حديث حفصة بما لا وجه له، وزعم أن مالكا انفرد بقوله: "ولم تحل أنت من عمرتك"... فلم ينفرد بها مالك ولو انفرد بها ما نسب أحد إليه الوهم فيها؛ لأنها لفظة لا يدفعها أصل، ولا نظر من أصل، ولو جوز له أن يدفع حديث حفصة هذا بمثل ذلك من خطل القول، كيف كان يصنع في أحاديث التمتع كلها التي روي فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في حجته متمتعا، وفي أحاديث القران التي صرحت أو دلت على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومئذ قارنا".[33]

وهذا المسؤول هو الأصيلي؛ لأنه عرف بهذا الرأي ونسبه إليه ابن حجر، ثم أردفه بكلام ابن عبد البر، وأما السائل فيلاحظ من تعجب ابن عبد البر من اقتناعه بجواب المسؤول أنه على قدر كبير من المعرفة، وأولى من يظن به ذلك هو المهلب، لا سيما وقد أطال النفس في موضوع الإفراد بالحج في مختصره الذي بين أيدينا.

وأما الثاني: فإن المهلب أشار في مقدمة هذا المختصر إلى أن شرحه للصحيح يفتح بابا على استخراج بقية ما تركه أو غاب عنه من معاني الأحاديث، لمن بحث عن ذلك، وهذا يفهم منه أن المهلب فتح بابا لأصحابه أن يسألوا ويبحثوا عما أشكل عليهم من المعاني.

---

31 - كشف الظنون 1 : 545.

32 - فتح الباري 1 : 172، 3 : 191، 3 : 201.

33 التمهيد لابن عبد البر 15 : 298.

وفي كشف الظنون عبارة: "سئل عنها المهلب"[34]، ولو أراد القول المشهور لقال: سأل أو سأله عنها المهلب.

اختصار المهلب لصحيح البخاري:

هذا هو النص الذي نسعى إلى بعثه من مرقده، وإخراجه في أبهى حلة، على قدر المستطاع؛ خدمة للسنة النبوية وللعلم وطلابه، واحتفاء بالمهلب بعد مرور ما يناهز ألف عام على وفاته، فهو رحمه الله قد بذل من الجهد في مختصره هذا ما أزال به الوهم، وأوصل به المنقطع، وعرف به الزائد و المزيد، إلى غير ذلك من المزايا العلمية قبل المختصرات التي جاءت بعده ولم تصل إلى مستواه في الإحكام والجودة والشمول، فالإمام ابن حجر جعل كلامه وكلام تلميذيه ابن بطال وابن المرابط وكلام شيخه أبي محمد الأصيلي مادة علمية ضخمة يرجع إليها بالدراسة والتحليل.

ومعلوم أن ابن حجر إليه المنتهى في الكلام على صحيح البخاري، عند جل العلماء، ونستحضر مقالة الشوكاني في فتح الباري لما طلب منه اليمنيون شرح الجامع الصحيح، حين قال: "لا هجرة بعد الفتح".

والمتدبر لفتح الباري سيلاحظ تركيزه-كما أسلفنا- على المهلب وشيوخه وتلامذته، وتصادفه منقولات معزوة إلى المهلب وهي في هذا المختصر الذي بين أيدينا[35]،وسنتحدث عنه فيما يلي:

<u>أولا: اسم الكتاب</u>

وردت ثلاثة أسماء لهذا المختصر، هي:

<u>المختصر النصيح</u>: بالنون، وقد وردت في الصفحة الأولى من المخطوطة، عبارة: " نصح به المسلمين، وهذبه للمتحفظين والمتفقهين، بتأييد رب العالمين، الشيخ الإمام الحافظ الثقة العدل القاضي أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة رحمه الله، ونضر وجهه "، وفي مقدمته يقول المهلب: " ولعل الله يمهل في الأجل لهذا الأمل، ويعين على شرح هذا المختصر النصيح ".

ومن شروح صحيح البخاري التي سبقت المهلب كتاب النصيحة[36]: لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي(402هـ)، وإذاً فلا غرابة في تسمية هذا الكتاب بالنصيح.

<u>التصحيح</u>: وقد ورد في كتاب تكملة الصلة لابن الأبار[37]، واحتمال التصحيف فيه وارد، على أنه لا تناقض بينه وبين الاسم الثالث: تهذيب الصحيح: قال المهلب في آخر مقدمة مختصره: "وها أنا حين أبتدئ بتهذيب الكتاب الجامع الصحيح".

ولا تعارض بين هذه الأسماء الثلاثة، فهو المختصر النصيح في تهذيب الجامع الصحيح فهذا الاسم جامع للأسماء المأثورة عن هذا الكتاب ،ومناسب لمحتواه ،كما سنرى إن شاء الله.

---

34 كشف الظنون 1 : 545.

35- ينظر مثلا فتح الباري 3: 541.

36- كشف الظنون1: 545، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية-بيروت. سنة : 1413 هـ.

37- التكملة لكتاب الصلة 1: 185، رقم: 612.

وقد وردت على الوجه الأول والثاني من النسخة التي بأيدينا عبارة: "الكوكب الساري على حديث البخاري"، وهو خطأ لا لبس فيه؛ لأن "الكوكب الساري في اختصار البخاري" هو لابن حرزوز المكناسي، من أهل القرن الثاني عشر، ومحفوظ بالخزانة الملكية بالرباط رقم: 11258، و1782.ومن أمعن النظر في تمليكات النسخة التي بين أيدينا سيلاحظ أنه ضرب عليه، أما في الورقة الأخيرة ، حيث الخط بالتمليك واضح فلا وجود لعبارة الكوكب الساري، وإن وثق الموثقون بها هذه النسخة الفريدة ونسبوها للمهلب.

ثانيا: نسبة هذا الكتاب للمهلب

المصادر مجمعة على أن لأبي القاسم المهلب بن أبي صفرة اختصارا لصحيح البخاري، ذكر هذا أبو عبد الله بن أبي نصر الحميدي في جذوة المقتبس، والقاضي عياض في ترتيب المدارك، وابن بشكوال في صلة تاريخ علماء الأندلس، وابن الأبار حيث قال في ترجمة محمد بن علي العبدري الشاطبي (524-582هـ): كان حافظا للحديث، مر عليه زمان قلما كان يغيب عنه فيه شيء من صحيح البخاري؛ لحفظه إياه، ألف على صحيح البخاري تأليفين أحدهما: نحا فيه منحى المهلب بن أبي صفرة في اختصار الصحيح الذي سماه بالتصحيح، والثاني في جمع الأحاديث التي زاد مسلم في تخريجها على البخاري[38].

كما عزا الإمام ابن حجر أقوالا إلى المهلب، وهي موجودة في هذا المختصر[39]، وهذا كاف في إثبات نسبة كتاب لمؤلف لم ينازعه أحد فيه.

ثالثا: رواة الكتاب وتاريخه:

في الصفحة الثانية من النسخة التي بأيدينا سندان:

أولهما: لصاحب الأصل الذي نقلت منه، وهو: محمد بن أحمد بن محمد القيسي الرندي نزيل مراكش توفي سنة 653هـ، وعمره نحو 84 سنة، قال تلميذه محمد بن عبد الملك المراكشي: "كان محدثا مكثرا متسع الرواية أديبا من أبرع الناس خطا..جماعة للكتب وفوائد الشيوخ نسابة لخطوط العلماء"[40] ويظهر أن هذا السند كتب في حياته؛ لأن عبارة:" أسعده الله ووفقه" التي قرن بها ذكره دون غيره في السند تقتضي أنه حي حينئذ، وقد روى الكتاب عن:

- أبي القاسم أحمد بن يزيد بن بقي (537- 625)

قال تلميذه ابن الأبار: "قاضي قضاة المغرب من أهل قرطبة كان من رجالات الأندلس جلالا وكمالا، ولي قضاء الجماعة بمراكش مضافا ذلك إلى خطتي المظالم والكتابة العليا ثم صرف عن ذلك كله وأقام بمراكش مدة طويلة إلى أن تقلد قضاء بلده وصرف عنه قبل وفاته بيسير، فسمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه"[41]، ورواه ابن بقي عن:

38- التكملة لكتاب الصلة 1: 185، رقم: 612.

39- فتح الباري 3 : 541.

40 - الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة السفر السادس : 61 رقم: 133.

41 - التكملة لكتاب الصلة 1: 102 رقم: 292.

- ابن ذي النون الحجري (505- 591): وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن عبيد الله الحجري، قارئ صحيح البخاري على أبي الحسن الرعيني (ت. 541هـ): شريح ابن تلميذ أبي ذر الهروي محمد بن شريح.

وقد خرج ابن ذي النون من المرية بعد تغلب العدو عليها إلى مرسية ومالقة وفاس، ثم انحدر إلى سبتة فاستوطنها، وأقام بها بقية عمره، يقرىء القرآن ويسمع الحديث، وبعد صيته وعلا ذكره ،فكان الناس يرحلون إليه للسماع منه والأخذ عنه، لعلو إسناده ومتانة عدالته، وكان له ضبط وتقييد يعينه عليه حسن الخط وبصر بصناعة الحديث، وكان نظراؤه يصفونه بجودة الفهم[42].

وقد روى ابن ذي النون الحجري الكتاب عن:

- محمد بن أحمد الحمزي أبي عبد الله: من أهل المرية (ت 539هـ)، وهذا رواه عن:

- ابن المرابط أبي عبد الله محمد بن خلف بن سعيد بن وهب (ت 485هـ)، مفتي المرية وقاضيها، عاش بعد شيخه المهلب أكثر من أربعين عاما، وله اعتناء بكتاب البخاري وشرحه شرحا أخِذ عنه، وفيه يقول المقري: "وهو ديوان كبير بخزانة جزيرة الأندلس".

وثانيهما: سند القاضي عياض عن القاضي محمد ابن القاضي أبي عبد الله بن المرابط عنه عن القاضي أبي القاسم المهلب.

رابعا: قوة إسناده وعلوه

ويلاحظ في هذين الإسنادين أنهما مسلسلان بالقضاة.

وأن الكتاب بقي في المرية، ثم نقله أبو عبد الله الحجري وأبو الفضل عياض إلى سبتة، ثم نقله أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي إلى مراكش ومنه أخذه قاضي مراكش من بعده، صاحب الأصل الذي بين أيدينا محمد بن أحمد بن محمد القيسي الرندي.

كما نلاحظ طول المدة الزمنية بين رواة الكتاب، فبين وفاة المهلب وابن المرابط خمسون عاما،أو تسعة وأربعون عاما، وبينه وبين الحمزي أربعة وخمسون عاما، وبين الحمزي والحجري اثنان وخمسون وبين الحجري وابن بقي أربعة وثلاثون وبين ابن بقي والرندي ثمانية وعشرون عاما.

وهو ما يعني علو الرواية، وأهل الحديث مولعون بعوالي الأسانيد، حتى قال قائلهم:

في زيٍّ ذي قصر بدت لكنها عين السموّ
فاعجب لها فهي القصيرة كيف تنسب للعلو

وكما هو الحال في نص صحيح البخاري نفسه؛ إذ يروى بروايات غاية في العلو مثل رواية أبي الوقت السجزي ورواية أبي ذر الهروي ونحوهما.

فأبو الوقت-مثلا- سمع صحيح البخاري من أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي في ذي القعدة سنة: 465هـ، وسمعه الداودي من أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي في صفر سنة: 381هـ، وسمعه السرخسي من أبي عبد الله محمد بن يوسف

---

42 - التكملة لكتاب الصلة 2 : 278 رقم: 809.

الفربري سنة: 316هـ، وسمعه الفربري من البخاري مرتين، إحداهما سنة: 248 هـ، والثانية سنة: 252هـ.

فنلاحظ أن بين سماع أبي الوقت وبين سماع شيخه الداودي أربعة وثمانون عاما، وبين سماع الداودي وبين سماع السرخسي خمسة وستون عاما، وبين سماع السرخسي، وبين سماع شيخه الفربري من البخاري ثمانية وستون عاما، وهذا غاية العلو.

وحتى في داخل الصحيح فإنه يكون بين البخاري وبين الصحابي راوي الحديث-غالبا- أربع حلقات أو خمس، كأن يقول: "حدثنا إسماعيل قال: حدثني أخِي عن سليمان عن يحيى عن حُميْد الطويل سمع أنس بن مالك"، لكن السند عنده قد يعلو، فلا يبقى بينه وبين الصحابي إلا ثلاث حلقات، مثل قوله: "حدثنا عمرو بن عَوْن قال: حدثنا هُشيْم عن حُمَيْدٍ عن أنس"، ومثل روايته للسند الذهبي: مالك عن نافع عن ابن عمر، فإنه يرويه عن أصحاب مالك عنه.

بل ربما بالغ البخاري في العلو فلا يبقى بينه وبين الصحابي إلا راويان، كقوله: حدثنا خَلّاد بن يحيى حدثنا عيسى بن طهمان قال: سمعت أنس.

منهج المهلب في اختصار الصحيح:

شرح المهلب بوضوح في مقدمة كتابه المنهج الذي سيسلكه في هذا العمل؛ ليكون المطلع على بينة من أمره في كيفية الاستفادة منه.

أولا: أسباب الاختصار وأهدافه عند المؤلف:

لما شكا الناس إلى المهلب ما في صحيح البخاري من التكرار، وما في أحاديثه مما ظاهره التعارض، وطلبوا منه أن يختصره لهم، ويحرر لهم آثاره؛ ليسهل عليهم حفظه وفهمه، أعمل -رحمه الله- في الصحيح عقله، وجاء بما يصدق ما حكاه المؤرخون عنه من وسع نظر وعناية عظيمة بالعلم، فقد راعى فيه ثلاثة أمور مهمة: جمع الأسانيد، وأطراف الحديث، والفقه، مع الحرص على أن يحذف منه المكرر، يقول: " فلم يمكني فيه غير اختصاره، بإسقاط تكراره، إلا ما ضمت الحاجة إليه واشتملت المتون من اللفظ عليه، فأبقيه لفائدة فيه ".

ثانيا: وسائل الاختصار:

نظر المهلب إلى مواطن التكرار فوجدها كثيرة دون أن يسقط ذلك من فوائد الكتاب شيئا، وعمد إلى خطة لها نظائر من عمل البخاري فعممها على سائر الكتاب:

وجد-على سبيل المثال- البخاري في الأسانيد يقول: "حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عامر قال سمعت أنسا". قال البخاري: "وحدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عمرو بن عامر عن أنس".

ووجده يقول في كتاب التفسير: "رواه الثوري وشعبة وحفص وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش"، فأدرك بثاقب ذهنه أن أسانيد الكتاب تتكرر في بدايتها ثم تتحد عند تابعي الصحابة أو تابعي التابعين، أو من بعدهم.

ثم نظر لأي علة يكرر البخاري الأسانيد ويسوق مع كل إسناد حديثا مستقلا، وهو في أصله حديث واحد، فخلص إلى أن البخاري كان يعتد بزيادات الرواة بعضهم على بعض في استنباط الأحكام، وتقريرها، غير أنه وجده في بعض المواطن يقول في كتاب التيمم: "وزاد

يعلى عن الأعمش عن شقيق.."، فيستغني عن سرد الحديث بهذا الإسناد، فأدرك أنها الطريقة المثلى لاختصار الحديث دون التفريط بمقصد البخاري من ذكر اختلاف الرواة.

كما وجده يشتت الحديث الواحد؛ ليترجم عليه، فرأى أن يجمع كل ما ترجم به البخاري على الحديث في موطن واحد، فتحصل الفائدة التي أرادها البخاري من التفقه في الحديث.

فهذه وسائل الاختصار على وجه الإجمال، أما على وجه التفصيل فيمكن إيراد نماذج منها فيما يلي :

1- اختصار الأسانيد:

معظم أحاديث صحيح البخاري مردها إلى صحف وأجزاء كتبها الجيل الأول من مدوني السنة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، والمهلب راعى في اختصاره هذا الأمر، فالطريق الذي انتهجه هو أن ينظر إلى أصل الحديث، فيجمع أسانيده إلى من عليه مداره، فقد يكون الصحابي، أو التابعي، أو تابعه..

وحتى يتضح المجال الأوسع الذي استفاد منه المهلب في تقليص حجم الكتاب دون إخلال بفوائده، نعرض صورا من اختصاره للأسانيد:

فالحديث الواحد يورده البخاري عن شيخين أو ثلاثة أو أكثر رووه كلهم عن شيخ واحد، فيأتي المهلب فيجمع أولئك الرواة في موضع واحد: مثل حديث مالك، فإن البخاري يرويه عن عبد الله بن يوسف والقعنبي عنه، أو عن أبي عاصم وأبي نعيم عنه، أو عن القعنبي وأبي نعيم عنه، أو عن أصحاب مالك ممن روى عنهم البخاري: يحيى بن بكيرو يحيى بن قزعة و يحيى بن يحيى النيسابوري و إسماعيل بن أبي أويس..

ومثل حديث أفلح بن حميد فإنه ربما أورد الحديث مكررا بعدد من رواه له عنه، أو بعضهم، مثل عبد الله بن مسلمة وأبي نعيم عن أفلح بن حميد.

وهكذا في حديث سفيان، فإنه يكرر الحديث الواحد عنه مرارا، فيجمع المهلب كل من رووه للبخاري عن سفيان فيقول -ممثلا-: روى البخاري عن محمد بن يوسف وعلي ويحيى وأبي نعيم عن سفيان، فيكون قد اختصر أربعة أحاديث في حديث واحد..

وهذه بعض الأسانيد التي أرجعها المهلب إلى من عليه فيها مدار الحديث:

- حديث الصلاة إلى العنزة

البخاري يرويه عن الحسن بن الصباح عن محمد بن سابق عن مالك بن مغول، ويرويه عن آدم عن شعبة كلاهما عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه.

- حديث إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى

يرويه عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن معاذ، ويرويه عن محمد بن يوسف عن سفيان، ويرويه عن مسدد عن يحيى كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري عن معاذ، ويرويه عن آدم عن شعبة عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله الأنصاري، ويرويه عن محمد بن عبادة عن يزيد عن سليم بن حيان، ويرويه عن مسلم عن شعبة كلاهما عن عمرو عن جابر بن عبد الله عن معاذ بن جبل.

- حديث لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك

يرويه عن عبد الله بن يوسف عن الليث عن عَقِيل عن ابن شهاب، ويرويه عن أبي اليمان عن شعيب عنه، ويرويه عن إسحاق عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح عنه، ويرويه عن سليمان بن داود أبو الربيع عن فُلَيْح كلهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمّره النبي صلى الله عليه وسلم عليها قبل حجة الوداع، يوم النحر...

- حديث منبر النبي صلى الله عليه وسلم

يرويه البخاري عن أبي النعمان عن حماد، ويرويه عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن، ويرويه عن أحمد بن المِقدام عن فُضيل بن سليمان، ويرويه عن عبد الله بن يوسف عن مالك، ويرويه عن عبد الله بن مسلمة عن عبد العزيز بن أبي حازم، ويرويه عن علي بن عبد الله عن سفيان كلهم عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي .

- حديث الحدود كفارة

يرويه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن الليث عن أبي الخير عن الصّنابحي، ويرويه عن عبد الله بن محمد الجعفي عن هشام عن مَعْمَر، ويرويه عن محمد بن يوسف عن ابن عُيينة، ويرويه عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري، عن أبي إدريس عائذ الله بن عبد الله كلهم عن عبادة بن الصامت.

- حديث الحلال بين والحرام بين

يرويه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي فرْوَة، ويرويه عن أبي نعيم عن زكرياء كلاهما عن الشعبي عن النعمان بن بشير.

- حديث اللقطة

يرويه البخاري عن محمد بن سَلّام عن إسماعيل بن جعفر، ويرويه عن محمد بن يوسف عن سفيان، ويرويه عن عبد الله بن يوسف عن مالك كلهم عن ربيعة، ويرويه عن علي عن سفيان، ويرويه عن إسماعيل بن عبد الله عن سليمان كلاهما عن يحيى بن سعيد، ويحيى بن سعيد وربيعة يرويانه عن يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد الجهني.

- حديث النفر الذين أمرهم أميرهم أن يحرقوا أنفسهم فعصوه

يرويه البخاري عن محمد بن بشار عن غُندر عن شعبة عن زُبيد، ويرويه عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش كلاهما عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي.

- حديث تفسير قوله عز وجل:(ويسألونك عن الروح) [43]

يرويه البخاري عن عمر بن حفص عن أبيه، ويرويه عن يحيى عن وكيع، ويرويه عن موسى بن إسماعيل عن عبد الواحد، ويرويه عن محمد بن عبيد بن ميمون عن عيسى بن يونس كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن بن مسعود.

- حديث سبب نزول: (لا تحرك به لسانك لتعجل به) [44]

---

43 - من الآية 85 الإسراء.

44 - الآية 16 القيامة.

يرويه البخاري عن موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة، ويرويه عن عبيد الله عن إسرائيل، ويرويه عن قتيبة عن جرير كلهم عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

- حديث وفد عبد القيس

يرويه البخاري عن إسحاق عن أبي عامر العقدي عن قرة، ويرويه عن محمد بن بشار عن غُندر، ويرويه عن آدم كلاهما عن شعبة وشعبة وقرة يرويانه عن أبي جمرة.

- حديث جبريل

يرويه البخاري عن مسدد عن إسماعيل بن إبراهيم، ويرويه عن إسحاق عن جرير عن أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة.

- حديث المؤمن مثل النخلة

يرويه البخاري عن عمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش عن ابن عمر، ويرويه عن أبي الوليد عن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد، ويرويه عن آدم عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم، ويرويه عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع، ويرويه عن قتيبة بن سعيد عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار كلهم عن ابن عمر.

- حديث هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم

يرويه البخاري عن آدم عن شعبة، ويرويه عن مسدد عن أبي عوانة كلاهما عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي صالح ذكوان عن أبي سعيد الخدري.

- حديث إذا ألقي على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته

يرويه عن عبد الله بن أبي شيبة عن جعفر بن عون، عن سفيان، ويرويه عن محمد بن بشار عن غُندر عن شعبة، ويرويه عن أحمد بن إسحاق عن عبد الله عن إسرائيل كلهم عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله.

وهكذا فأربعة وخمسون إسنادا اختصرها المهلب في خمسة عشر.

2- اختصار المتون

لم يقع المهلب في التقصير الذي وقع فيه من جاء بعده، من الاقتصار على رواية واحدة للحديث، فيفوت المعنى الذي من أجله يكرر البخاري الحديث، بل قال في مقدمة مختصره: " ويكرر (البخاري) الأحاديث بكثرة المعاني التي فيها، فمن وهب الله له فهمها ود تكثيرها، ومن خفت عليه كره تكريرها (...)ولو كان تكراره على كل باب على نص واحد، لتمكن ما رغبوه، وساغ ما أرادوه، ولكن يكرره بألفاظ مختلفة، فدل على وجوه، وبزيادات الرواة على غيرهم تنفس المعاني للناظر الفقيه، فلو اقتصر على ما ظنه الراغبون فيه واحتمل على رأي المستنبطين له لذهبت بهجة الكتاب، وطمست أعين المعاني، وعدم من فوائد الحديث الأكثر التي ترجم بها واستنبطها من خفي أماكنها، فجلاها للعقول..".

إذن، فالمهلب لم يرد أن يذهب اختصاره بهجة الكتاب ولا كتم أنفاس معانيه ولا طمس عيونها؛ فلهذا أطال النفس في سوق اختلاف الرواة يسيره وكثيره، جليه وخفيه، وذلك بتتبع الروايات والتنصيص على صاحب الزيادة.

فمنهجه في اختصار المتون:

- النظر في جميع طرق الحديث، فيختار أكملها سياقا، ثم يتوخى أولى الأبواب به فيخرجه فيه، ثم يقارن اللفظ الذي اختاره بسائر طرق الحديث، مركبا فيه ما زاده الضابط من الرواة على غيره في موضعه من نصه.

- ويذكر قبل كل حديث جميع أسانيده؛ ليقتصر في ذكر الزيادة على اسم الراوي الذي زادها، فيكمل الحديث وقد عرّف بأسانيد ألفاظه، وأوْقف فيه الزوائد على أصحابها.

والمهلب بذكر هذه الزوائد ربما شعر أن في ذلك لمن يريد الحفظ مللا وتشويشا، لكنه اعتذر بأنه لم يسمح بإهمال الزائد والمزيد، ولا قنع بتركه؛ للخلاف في ذلك بين العلماء[45]، فرأى الخروج من الخلاف أولى، وإن كان حذف الزائد والمزيد سنة عمل بها كبار المدونين للحديث، مثل ابن شهاب الزهري، القائل في حديث الإفك، وحديث موسى مع الخضر عليهما السلام، وفي غيرهما حين كثرت عليه زيادات الرواة في الحديث، فقال في آخر الإسناد: "وكلٌ حدثني طائفة من الحديث، وبعضهم يزيد في الحديث على بعض"، ولم يذكر المزيد ولا الزائد، ثم ساق الحديث على نص واحد، ولم يعين لكل واحد منهم زيادته.

3- منهجه في التراجم وما يتعلق بها

زيادة على المتون والأسانيد يشتمل الجامع الصحيح على التراجم وآثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وعلى المعلقات.

أما التراجم فقد بين المهلب أنه يذكر بعد كل حديث المواطن التي خرجه فيها البخاري، مسوغا ذلك بقوله: " ليستدل الدارس له المتفقه من تلك التراجم على لطيف المعاني التي تضمنته، ويتعلم كيف وجه الاستنباط لها إن خفيت، واستخراجها إن غمضت".

وأما المعلقات فأكثرها موصول في مواضع أخر، فيذكر الموصول ويترك المعلق؛ إذ هو تكرار.

وأما الآثار وأقوال الفقهاء، فإنه أيضا يذكرها في المكان الأنسب لها، فقد يصدر بها الباب، وقد يذكرها عرضا أثناء ذكره لمواطن ورود الحديث، يقول: "وخرجه في كذا، وصدره بقوله كذا.."

وأخيرا، بقي أن نشير إلى أن صيغ التحمل نالها أيضا الاختصار، فصيغة "حدثنا" يرمز لها برمزها المعروف:"نا"، ورمز "أخبرنا" هو: "أنا".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المهلب حرص في أغلب الأحيان على صيغة: "أخبرنا" في رواية أبي اليمان الحكم بن نافع عن شيخه شعيب بن أبي حمزة؛ وذلك لنكتة، وهي أن كتب التراجم تصف شعيبا أنه كان لا يكاد يحدث، قال أحمد بن حنبل: "فلما حضرته الوفاة قال: اجمعوا لي فلانا وفلانا فاجتمع بقية بن الوليد، ويقولون: أبو اليمان، وقد ذكروا علي بن عياش، فلا أدري كان أم لا، فقال: هذه كتبي ارووها عني"[46].

---

45 - ينظر كلام القاضي عياض في إكمال المعلم 8: 286، ط1: 1998، تحقيق: د. يحيى إسماعيل.

46 - علل أحمد بن حنبل : 98.

وقال علي بن المديني: "أحاديث أبي اليمان تشبه أحاديث الدواوين، وذهب إلى أنه لم يسمع من شعيب"[47].

قال ابن حجر: كان ابن شعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد(إذن شعيب لأصحابه بالتحديث عنه)، وهو يقول: "أخبرنا"[48].

فلعل المهلب راعى هذا الاختلاف فأبقى على الصيغة كما اعتقد أبو اليمان.

تهذيب المهلب لصحيح البخاري

المهلب بن أبي صفرة ممن يقول بموت البخاري قبل تهذيب كتابه، وأوضح رأيه هذا فقال: ".. ألفيت مؤلفه لم يبلغ من تهذيبه ما أراد، ولا تمكن فيه من كل ما أمل، واستدللت على أنه أعجل عنه بأجل، أو غالب شغل:

- أنه بوب أبوابا كثيرة وتركها فارغة، .. ومن تلك الأبواب الفارغة ما صدر فيها الأحاديث بما يدل على المعنى، ثم لم يخرج فيها غير التصدير، وأبواب كثيرة قال فيها: "باب" ثم ذكر أحاديثها ولم يترجم لها بالمعنى.

- وأحاديث مقطوعة لم يسندها، كحديث: "إن لقيتم فلانا وفلانا فاحرقوهما بالنار"[49]...

- وفي كثير من الأبواب خرج فيها أحاديث يخفى معنى ذلك التبويب من نصها، إلا باستدلال خفي وغوص ذكي، ولو أمهل-والله أعلم- لأردف تلك النصوص بما هو أجلى لوجوه المعاني".

فتعهد المهلب-رحمه الله- أن يصل بعض ما انقطع من الأسانيد، وأن يتكلم فيه على نبذ من الأحاديث المشكلة، التي أدخلها البخاري على اضطراب الرواة فيها، ونثرها فيه غير مرتبة ولا مبينة، على ما يبن وجوهها، وأن يشير فيها بما ينفي الاضطراب عنها، ويوقف الوهم في أسانيدها أو متونها على من حكم به النظر عليه من ناقليها.

وتعهد أيضا بتهذيب بعض الأسانيد وطرح الوهم الظاهر فيها، فهو يرى أن كل هذه الأمور أعجل البخاري رحمه الله عن تهذيبها، وتغليب الصواب لأهلها من رواتها.

دور المهلب في إظهار مشكل الرواية بالمعنى

إن الحكم على عدول الراوي عن ألفاظ مسموعاته، ونقلها بالمعنى، وهو ما يعرف بالرواية بالمعنى ، قد يتبادر إلى الذهن أنه لا يجوز نظريا؛ كما قال القاضي عياض: "سدّ المحققون باب الحديث على المعنى، وشددوا فيه، وهو الحق الذي أعتقده ولا أمتريه؛ إذ باب الاحتمال مفتوح، والكلام للتأويل معرض، وأفهام الناس مختلفة، والرأي ليس في صدر واحد، والمرء يفتن بكلامه ونظره، والمغتر يعتقد الكمال في نفسه، فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على ما ينفهم للراوي منها لم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الثاني بالحكم على كلام الأول بأولى من كلام الثالث على كلام الثاني، فيندرج التأويل وتتناسخ الأقاويل"[50].

---

47 - التعديل والتجريح 2 : 527.

48 - تهذيب التهذيب 2 : 379.

49 - كتاب الجهاد والسير، باب التوديع

50 - مشارق الأنوار ج1/ص4.

وقال النووي: "الرواية بالمعنى حرام عند جماعات من العلماء، وجائزة عند الأكثرين؛ إلا أن الأولى اجتنابها"[51].

ويجوز عند مالك وأبي حنيفة للعالم بمواقع الخطاب البصير بآحاد كلماته نقل الحديث بالمعنى بكماله وهو قول الجمهور[52].

وقال مجاهد "أنقص من الحديث إن شئت ولا تزد فيه" ومن أئمة الحديث من لا يرى إبدال لفظ الحديث ولا تغييره حتى أنهم يسمعون ملحونا ويعلمون ذلك ولا يغيرونه.[53]

ومنهم من يعتد بالمعنى ولا يعتد باللفظ، ومنهم من يشدد في ذلك ولا يفارق اللفظ، ويقول القرطبي " وذلك هو الأحوط في الدين والأتقى والأولى، لكن أكثر العلماء على خلافه والقول بالجواز هو الصحيح إن شاء الله تعالى" وأورد القرطبي قول سفيان الثوري رحمه الله " إذا قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى "[54].

أما إذا نظرنا إلي الرواية بالمعنى، من جهة عمل الرواة في نقل الروايات، فإنها حقيقة ملموسة وبصفة مطردة، والسبب في اختلاف العلماء في جوازها من عدمه،حسب رأيي، هو عدم تمييزهم بين ما ينبغي أن يكون، وما هو كائن بالفعل، لا سبيل إلى إنكاره؛ لأن القصة الواحدة التي لم تتكرر، يرويها الرواة بطرق مختلفة، وفي اختلافهم-كما قال ابن حجر:- "دلالة على أن الرواية بالمعنى عندهم سائغة شائعة"[55]، ولا بأس أن نورد هنا مثالا يوضح المقال:

حديث اللقطة:

وهو حديث يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، اختلف الرواة عنه في ألفاظ منه:

قال إسماعيل بن جعفر: "فإن جاء ربها فأدها إليه"، وقال مالك فيه: "عرفها سنة فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها. وقال سفيان عن ربيعة: "فاستنفق بها".

فيلاحظ أن الرواة عن يزيد مولى المنبعث نقلوا الحديث بالمعنى، فمالك-رحمه الله- يرى أن اللقطة ينتقل ملكها إلى من وجدها بعد مرور الحول، أما إسماعيل بن جعفر فيرى أنها مجرد وديعة؛ وكلاهما روى الحديث عن شخص واحد، هو ربيعة الرأي عن يزيد مولى المنبعث، الذي لا يروى الحديث إلا من طريقه في صحيح البخاري، فتبين أن اختلافهم راجع إلى أن الحديث نقل بالمعنى، لا باللفظ.

وباختلاف ألفاظ الحديث، اختلفت آراء الفقهاء، ففي المذهب الحنبلي إذا كانت اللقطة أثمانا وعرفها من وجدها حولا ملكها، وقال أبو حنيفة: لا يملك شيئا من اللقطات بحال ولا ينتفع

---

51 - شرح النووي على صحيح مسلم ج3/ص182.

52 - القرطبي ج1: 412.

53 - المرجع السابق.

54 - القرطبي ج1 ص 713وما بعدها.

55 - فتح الباري ج6/ص511، ج10/ص586، وللاستفادة ينظر كتاب ابن حزم: الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة: ص132.

بها إذا كان غنيا، فإن كان فقيرا جاز له الانتفاع بها، وقال مالك والشافعي وداود: يملك جميع اللقطات غنيا كان أو فقيرا، وهو مروي عن أحمد أيضا[56].

ومن هنا فإن مشكل الرواية بالمعنى يبرز لنا صورة أخرى لقيمة هذا المختصر النصيح؛ حيث حرص فيه المهلب على تتبع ألفاظ الرواة ومقارنة بعضها ببعض.

وهذه أمثلة تطبيقية تبرز ثمرة من ثمار هذا الجهد العظيم في تتبع الزيادات ووقف الوهم فيها على أصحابها، إذا خالفت روايتهم من هم أوثق منهم:

حديث تقليد الغنم :

عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: كنت أفتل القلائد للنبي صلى الله عليه وسلم، فيقلد الغنم.

قال المهلب: خالفه أبو نعيم عن الأعمش، فقال: قالت أهدى النبي صلى الله عليه وسلم مرة غنما، وخالفه منصور.

رواه البخاري عن أبي نعيم عن الأعمش، ورواه عن أبي النعمان عن عبد الواحد كلاهما عن الأعمش، ورواه عن أبي النعمان عن حماد، ورواه عن محمد بن كثير عن سفيان كلاهما عن منصور بن المعتمر، ومنصور والأعمش يرويانه عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ورواه عن عمرو بن علي عن معاذ بن معاذ عن ابن عون عن القاسم عن عائشة.

فحديث عائشة في تقليد الهدي من عِهْن الغنم خالف فيه عبد الواحد جميع رواياته فرواه بنفظ: " كنت أفتل القلائد للنبي صلى الله عليه وسلم، فيقلد الغنم"، فجعل التقليد للغنم، وإنما فتلت القلائد من عِهنها كما يفهم من باقي الروايات، فحكى عبد الواحد الرواية بحسب فهمه فأخطأ.

قال المهلب: الوهم على ما خرجه البخاري من الأسانيد في هذا الباب في تقليد الغنم على عبد الواحد كما يوجبه الاعتبار؛ لأن أبا نعيم خالفه عن الأعمش، فقاومه، وخالفه منصور وغيره عن إبراهيم، فقال: قلائد الغنم، يعني من الغنم، كما روت الأئمة مثل مالك والليث والزهري عن عروة وعمرة وعبد الرحمان بن القاسم عن عائشة كلهم قال عنها: "فتلت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وبينه القاسم فقال: "قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، فأنظره في المصنفات والمسانيد تجده، وقد قال ابن عمر: "لا تقلد الغنم".

حديث جابر في بيع الجمل:

يروى حديث جابر في بيع جمله للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم بألفاظ مختلفة، بنيت عليها الأحكام، واضطربت في فهمها الأفهام، فجمع المهلب بعضها إلى بعض، وأخرجها على أكمل صور الانسجام.

فعندما قال البخاري: "الاشتراط أكثر وأصح عندي"

قال المهلب: "الاشتراط أصح عندي وأكثر" قول لا يصححه الاعتبار البتة؛ لأن قوله: "بعته فاستثنيت حملانه إلى أهلي" يفسره قول المغيرة عن جابر: "أفقرني ظهره رسول الله حتى أبلغ المدينة"، والإفقار هو التفضل بالظهر، فقول ابن المنكدر: "شرط ظهره" معناه

---

56 - كشف المشكل ج2: 65.

شرط له رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره تطوعا وتفضلا بما يفسره لفظ الإفقار الذي هو أصح؛ لأنه يفسر الشرط أنه تفضل منه عليه السلام ويؤيده قول ابن أسلم عن جابر: "ولك ظهره إلى المدينة حتى ترجع" فالمغيرة وأبو الزبير اللذان روياه بلفظ الإفقار أولى من قول زكرياء بالاستثناء، على أنه قد يفسره الإفقار أيضا، فيكون استثنى له النبي صلى الله عليه وسلم ظهره إفقارا، ويدخل فيه قول من روى: "اشترط ظهره" ومن قال: "على أن لي ظهره" فيكون الإفقار تفسيرا له، فتدبره فلا يصح في الاعتبار غيره. والله أعلم.

وفي هذا السياق يتابع المهلب بمهارة مقتضيات الألفاظ في تراجم الكتاب حيث استنباط الفقه من الحديث، وفقه البخاري في تراجمه، فيختصر أحيانا ويتجاوز عندما تكون الترجمة لا تخالف مذهب ملك،ولا يداهن في تقديم الأدلة دفاعا عن مذهبه: ففي "باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره":

هذه الترجمة تخالف مذهب مالك من وجوب التغليظ، ففي المدينة المنورة يجب أداؤها عند المنبر الشريف، وبمكة المكرمة بين الركن والمقام، وبغير هما بالمسجد الجامع ، في الدماء وما كثر من الأموال، فعلق المهلب بقوله: "هذا أيضا مما خالف فيه البخاري مذهبنا، وعجبا منه (يعني البخاري) أن يذكر إباية زيد رضي الله عنه عن اليمين على المنبر، ويجعل ذلك دليلا على أنه لا يجب اليمين على المنبر، ولو كان كما ظن لصدع بذلك زيد واحتج به على مروان الذي قضى عليه في المدينة، وفيها ملأ من الصحابة، بل نقول: إباية زيد دليلنا على تهيبه رضي الله عنه ما دعي إليه من اليمين على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم".ونرى أن هذه التعاليق والمناقشات إحدى القيم المعتبرة لهذا المختصر النصيح.

مقارنة المختصر النصيح بأهم مختصرات الجامع الصحيح

لا نعلم اختصارا لصحيح البخاري سبق هذا المختصر:

فهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

أما ما جاء بعده من المختصرات وأهمها: الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي الأندلسي، والجمع بين الصحيحين لابن الخراط الإشبيلي، ومختصر أبي العباس القرطبي، فإن الناظر المنصف في هذه الكتب الثلاثة، يحكم لمختصر المهلب بالتفضيل عليها جملة وتفصيلا.

فهو بالنظر إلى نسخ صحيح البخاري أقربهم إلى الصحيح منها، فهو تلميذ الأصيلي صاحب المروزي الذي اطلع على نسخة البخاري التي تركها عند تلميذه الفربري، كما أنه أخذ مباشرة عن أبي ذر الهروي في أول أمره، وقد اشتهر عن أبي ذر الهروي أنه كان في آخر حياته يأمر بالإصلاح في نسخته.

ولا يساميه في هذا الفضل غير أبي عبد الله الحميدي فإنه يروي عن كريمة المروزية عن الكشميهني عن الفربري، لكن الكشميهني تكلموا فيه[57]، وهو أحد شيوخ أبي ذر الهروي الثلاثة، وكان يسقط روايته من نسخته.

وإذا قارنا مناهجهم بمنهج البخاري في الجامع الصحيح، سنجد منهج المهلب به أشبه:

---

57 - قال ابن حجر: "لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية". فتح الباري 1: 585.

فأما الحميدي في كتابه فإنه اعتمد منهج مسانيد الصحابة، وأسقط الأسانيد، ففر من التكرار بحذف الأسانيد ووقع فيه من جهة أخرى؛ لأن الحديث الواحد قد يرويه جمع من الصحابة، وأعظم ما يشنعون به على الحميدي أنه اعتنى بزيادة تتمات من المستخرجات على الصحيح، من تتميم لمحذوف أو زيادة في شرح[58]. يقول ابن بهادر: اعترض عليه العلماء في إدخالها في الكتاب؛ فإنه لم يذكرها بإسناد لتتميز عن إيراد الصحيحين، وذكرُها في ذيل الحديث موهمٌ أنها في الصحيح، فليحذر من ذلك[59].

وأما ابن الخراط الإشبيلي فداخل في جل الأندلسيين الذين يعتمدون على الإمام مسلم في سياق المتون دون البخاري، وهم من يعني السيوطي بقوله: " نرى كثيرا ممن صنف في الأحكام من المغاربة يعتمد على كتاب مسلم في سياق المتون دون البخاري"[60].

فالإشبيلي وإن اشترك مع المهلب في مراعاة ألفاظ الحديث، فإنه لم يأت بالأسانيد، ولا أسند الزوائد كما عمل المهلب، بل غالبا ما يقول: "وفي رواية: كذا"، ولم يضع ما في صحيح البخاري من معلقات وآثار في مواضعها الأنسب لها، بل جمعها كلها في آخر الكتاب، وليس هذا من منهج البخاري في شيء.

وأما أبو العباس القرطبي، فإنه حذف الأسانيد، وأبقى المتون على حالها، فإن شابه المهلب في شيء من عمله فهو في كلامه على المواضع المشكلة من الصحيح، ومناقشة البخاري في بعض مسائل الفقه.

*** *** ***

إن أبا القاسم المهلب راعى في عمله هذا حاجة المختصين بعلل الرجال، وأهل الفقه، ومن يريدون حفظ الحديث.

فمن يريد حفظ الحديث خالصا يزيح عنه التراجم والأسانيد، وأسماء من تنسب إليهم الزيادات في متن الحديث فيصفو له الحديث فيحفظه، وقد جمع له بحذف تكراره.

ومن يهتم بزيادات الثقات، ومقارنتها لإبراز العلل والأوهام، فقد جمع لهم ما يريدون.

وكذلك الفقهاء حشر لهم كل تراجم الحديث، فكفاهم مشقة تتبعها في الصحيح؛ لهذا يقول المهلب: "فكتابي هذا تحتاج إليه طبقات العلم الثلاث: أعني المسندين، والمتفقهين، والمتحفظين، فلكل واحد منهم فيه بغيته ملخصة، وحاجته معينه، ومطالبه مقربة، وليس لمن صفرت يداه من بضاعة الحديث وعلم إسناده ومعانيه".

وفوق هذا كله فإن لمنهجه نظائر من عمل البخاري في كتابه، فيما يتعلق بالأسانيد والمتون أدركها المهلب وغابت عمن جاء بعده ممن اختصر الكتاب، ولم يختلف مع البخاري إلا في طريقة الترتيب، وبعض الترجمات الفقهية والتأويلات، والمتابعات والاستنباطات.

هذه جمل مقتضبة عن صاحب الكتاب، وكتابه، وما احتوى عليه من الفوائد العلمية، فرحم الله قاضي المرية، فقد ملأ الدنيا وشغل الناس في أيامه، ولا يكاد يذكر في أيامنا، وكأن الشاعر يقول بلسان حاله :

---

58 - الجمع بين الصحيحين للحميدي 1: 165.

59 - النكت على مقدمة ابن الصلاح 1 : 231.

60 - ينظر تدريب الراوي للسيوطي 1: 95.

وإن الدهر لم يعلم مكاني ولا عرفت بنوه ما لديا
زمان سوف أنشر فيه نشرا إذا أنا بالحمام طويت طيا

وجزى الله قاضي المرية وسائر إخوانه من العلماء أفضل الجزاء عن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

والشكر والثناء الجميل موصولان إلى عمي العلامة الدكتور محمد المختار ولد اباه الذي زودنا بصورتين من هذه المخطوطة إحداهما على الورق والأخرى على قرص مرن، وساعدنا على تذليل صعابه، وأرشدنا إلى المراجع والمصادر، وعلمنا حب الحديث الصحيح لذاته، فجزاه الله عنا خيرا.

والأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين المراكشي محافظ الخزانة الحسنية العامرة الذي كان يحثنا على الإسراع في العمل حرصا منه على إخراج هذه النسخة المراكشية الفريدة، وعندما أخبرناه أن النسخة التي تفضل بتصويرها تنقصها بعض الورقات حرص على أن يكون هو بنفسه من يأتينا بها، خدمة لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا غرابة فهو من أسرة علم وأدب وتواضع.

كما نشكر الأستاذ الجليل الدكتور عبد الحميد الهرامة اللغوي المتميز، والأديب الأريب، والشاعر المجيد، الخبير في تاريخ الأندلس وعلمائها ورجالاتها، الذي جمعنا به العمل في منظمة الإيسيسكو، والجوار في حي الرياض في عاصمة المملكة المغربية، وكنا نسأله تعلما وهو يسألنا تأدبا، فله منا خالص التقدير والمودة والامتنان.

وقد بذل معي ابن عمي الشاب المحدث محمد ولد الراظي جهدا كبيرا في إخراج هذا العمل، فالله أسأل أن يمد في عمره ويجزيه خير الجزاء.

كما نشكر العلماء الأجلاء من محظرة النباغية

هي منبت النبغاء من أهل العزائم والعقول

وكأن الشاعر يصفها بقوله:

ومدارس لم تأتها في مشكل إلا وجدت فتى يحل المشكلا
ما أمها مرء يكابد حيرة وخصاصة إلا اهتدى وتمولا

ونخص بالذكر من نبغائها العلامة محمدي ولد المصطفى، وإمام المحدثين محمد عبد الله ولد محم ، اللذين قرآ الجزء الأول من هذا العمل في وقت وجيز، وكنا ننتبه للعلامة محمدى، يضع خطا تحت ما استشكل من المسائل النحوية في متن الحديث، فنسأل الله أن يفسح في عمر هذا العالم ويمتعه بالصحة والعافية فيرينا كم ترك له سلفه ابن مالك في هذا الموضوع المفيد.

وممن أسهم في قراءة الجزء الثاني الأساتذة: عبد الله ولد اباه، والقارئ الماهر في القرآن محمد الأمين ولد الشيخ محمد الحافظ ولد اكتوشن ، والأديب الشاعر محمد ولد بتار، بارك الله فيهم وجزاهم خير الجزاء.

وصف المخطوط:

هذه النسخة الفريدة من اختصار الصحيح وتهذيبه للمهلب، محفوظة في الخزانة الحسنية المغربية تحت الرقم: 2596، وسنتحدث عنها من عدة جوانب:

1- حجمها وحواشيها:

هذه النسخة تقع في مجلد ضخم عدد أوراقه 309، ومجموع صفحاته 618، في كل صفحة نحو 30 سطرا، في كل سطر نحو 14 كلمة، وتركت منها هوامش كثيرة، كتبت في بعضها طرر منزوعة في أغلبها من مشارق الأنوار للقاضي عياض، بنفس الخط الذي كتب به الأصل، إلا نادرا، فإنه توجد بعض الهوامش مستفادة من شرح الزركشي، والكرماني، وبخط مغاير لخط الأصل.

2- وصف الخط

الخط الذي كتبت به هذه النسخة مغربي جميل، متقارب ورقيق، وقد غلظت فيه ألفاظ: الكتب والأبواب واسم المؤلف ونحو ذلك، ولونت بالمداد الأحمر.

وقد كثر فيه تقسيم الكلمة بين سطرين، والإخلال ببعض قواعد الإملاء المعروفة، مثل الألف القصيرة فإنها مكتوبة في معظم المخطوط ألفا طويلة.

ويعتمد رسم القرآن، رواية ورش عن الإمام نافع في رسم الهمز، ونحوها.

وهو على العموم كتب بعناية واضحة، على أن فيه بعض الأخطاء التي لا يمكن أن تكون إلا من الناسخ، إما من صاحب هذه النسخة، أو من الأصل الذي نقلت منه.

3- التمليكات:

على الوجه الأول: ثلاثة خطوط كلها مضروب عليه، خاصة التملك الثالث، فإنه كتب عليه لفظ:"خطأ" ثلاث مرات.

وهذه صورة ما استطعنا قراءته منها:

الوجه الأول:

(قاف باللون الأحمر)

"الحمد لله وحده

اشترى كاتبه عفا الله عنه هذا المجلد المحتوي على كوكب الساري على حديث البخاري من صاحبه السيد الحسن بن عبد الله(...) في البيرة اشتراء منوطا بالثنيا والإقالة بثمن معلوم قدره ونهايته مثقال كامل فضة من سكة مولانا عبد الرحمن وكتبه بيانا وضياء في أواسط جمادى الثانية عام عده. عبيد ربه محمد بن أحمد وعبد الكريم الذي وفقه الله، وقد زاد الكاتب خمس أواق(...) المذكور في هذا المجلد زيادة صحيحة...بن الحاج عبد الكريم المذكور لطف الله به. آمين. صح. صح. صح".

" قفـــ

الحمد لله وحده

اشترى كاتبه عفا الله عنه هذا المجلد المحتوي على كوكب الساري على حديث البخاري من صاحبه السيد الحسن بن عبد الله (...) اشتراء منوطا بالثنيا والإقالة بثمن قدره ونهايته(...) مولانا عبد الرحمن(...) بن سعيد المسفوي لطف الله به. آمين. (توقيع)"

"قفـــ

الحمد لله وحده

اشترى كاتبه عفا الله عنه هذا المجلد المحتوي على كوكب الساري على حديث البخاري من سيدي لحسن بن عبد الله من حية وجان اشتراء منوطا بالثنيا والإقالة بثمن قدره ونهايته ثلاثين أوقية دراهم فضة سكة تاريخه، وكتبه بيانا وضياء في 22 من شهر الله ذي الحجة عام: (...)".

وفي هامش الوجه الثاني : "(...) هذا المجلد بالبيع الصحيح القاطع من صاحبه مسعود بن القاسم من الطويلة السمالي في(...) وبه كتب للبيان بأول جمادى الأولى عام:"دعه" إلى عبد الله بن سعيد بن القاسم لطف به".

وفي آخر المخطوط كتب بخط واضح لا غبار عليه:

"الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذرياته وآل بيته

تملك كاتبه عفا الله عنه هذا المجلد المحتوي على حديث البخاري وما معه من الأوراق من يد الشيخ لحسن بن عبد الله التنوتي بالشراء الصحيح القاطع السالم من الجهل والغرر بثمن مبلغه خمس وخمسين أوقية دراهم فضة سكة تاريخه. قبض البائع جميع ذلك قبضا وافيا في(...) أيام من شهر الله جمادى الثاني عام 1291 عبد ربه عبد الله بن سعيد المسفوي لطف الله به. آمين".

وبعده:

"الحمد لله

ثم انتقل لكاتبه عفا الله عنه من المشتري ..بالشراء الصحيح بذلك الثمن، قبضه واستوفاهن وبه كتب بتاريخ انسلاخ جمادى الثانية عام:1291، عبد ربه محمد بن عمر وفقه الله".

وخلاصة هذه الخطوط أننا إذا استثنينا الخطوط المضروب عليها، فإنه يبقى أن الكتاب باعه مسعود بن القاسم لعبد الله بن سعيد بن القاسم الأكماري، وتملكه عبد الله بن سعيد المسفوي من يد لحسن بن عبد الله من حية وجان، ثم اشتراه منه محمد بن عمر.

ملاحظـات:

I: توجد فـي الأصـل الـذي اعتمـدنا عليـه فـي إخـراج هـذه النسـخة بعض المسـائل تجـدر الإشارة إليها:

أ- خ أو ح: يرد هذان الحرفان في أول الأسـانيد، والمقصـود منهمـا إمـا الإشـارة إلـى اسم البخاري أو التحويل من سند إلى آخر.

ب- الغالـب فـي ذكـر أسـانيد الحـديث الاقتصـار علـى ذكـر الإسـناد دون المتـن، وإذا أثبـت طرفا من المتن بين إسنادين، فقد يتبادر إلـى ذهـن القـارئ حصـول نقـص، وتوقـف عـن بقيـة إتمام الحديث، وليس كذلك؛ لأن الحديث سيأتي بعد استيفاء أسانيده.

ج- وربمـا وردت عبـارة: "وخرجـه فـي كتـاب كذا بـاب"، من دون ذكـر اسـم البـاب، و يكـثر فـي نـص الصـحيح نفسه هذا الأسلوب، ومن عادات القدماء فـي كتـبهم أن يقولـوا :بـاب،ليعرف أنهم أغلقوا ما كانوا فيه وفتحوا بابا جديدا.

II: كل مـا هـو واقـع بيـن قوسين، هكذا: ( ) فهـو ليس من المخطوط، وإنمـا أثبتنـاه مـن نـص صحيح البخاري؛ إذ لا يستقيم المعنـى -حسـب فهمنـا- إلابـه، واحتمـال السـهو مـن الناسـخ فـي أكثره وارد.

III: اعتمدنا فـي نـص الصـحيح علـى طبعـة دار ابـن كثيـر، الطبعـة الثالثـة سنة: 1407 - 1987، تصـحيح: د. مصـطفى ديـب البغـا، ليعلم مصـدر الترقيم. والنسـخة التـي شـرحها ابـن حجر في فتح الباري، طبعة دار المعرفة - بيروت، تصحيح: محب الدين الخطيب.

IV- تم تخريج الآيات القرآنية حسب ترقيمها في العد المدني، مصحف رواية ورش عن نافع.

هذا ونشير إلى أن العمل الذي قمنا به في إخراج هذا الكتـاب النفيس اقتصـر علـى إيضـاح ما بدا لنا أنه بحاجة إلى الإيضاح، من بيان ألفاظ أو تعريف برواة أو إشارة إلى مشكلات في النص من جهة السند والمتن، معتمدين في هذا كلـه علـى كتـب الغريـب، والجـرح والتعـديل، وغيرها، وخاصة فتح الباري للإمام ابن حجر، وخصصنا هوامش كثيرة لهذا الغرض.

وندرك أن ما قمنا به مجرد بداية على درب البحث الجاد فـي كنوز السـنة النبويـة، فنسـأل الله أن نكون قد وفقنا لسن الطريق لطلاب العلم إلى هذا المختصر المفيد.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الشريف ولد عبدالله ولد أباه.

اللهم صلِّ على سيدنا محمد الفاتح لما أغلِق والخاتم لما سبق

ناصر الحق بالحق والهادي إلى صراطك المستقيم

وعلى آله حق قدره ومقداره العظيم.

سبحـان الله وبحـمده

سبحان الله العظيم.

الوجه الأول من المخطوط وفيه تعليقات مضروب عليها

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

الإمام الحافظ والحبر العالم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله

المهلب بن أبي صفرة رحمه الله ونضر وجهه ورضي عنه

الوجه الثاني وفيه سندي الكتاب وتمليك وفوائد

الوجه الأخير من المخطوط وعليه تمليك

[illegible] على الأمم [illegible] يفضي [illegible] حتى [illegible] والشمس والقمر
[illegible] لا إله إلا الله [illegible] تبارك الله [illegible] قال أبو عبيدة [illegible]
[illegible] الأمر [illegible] النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] قال أبو [illegible]
[illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] الله [illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible]
[illegible]

آخر المختصر النسيخ